العدد (1961) السنة الثامنة - الخميس (11) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

من منّا لم يواجه لحظات يهدر فيها حقه في أن يكون صريحاً، وبدلاً من هذا، يلجأ إلى التُخوم والذيول، وحتى النفاق، لمجرد أن يُرضي الآخرين، في مواقف ضعف لعينة.. ضعف بسبب الحياء، أو المجاملة، أو الغباء في موارد المكر التي يلجأ إليها آخرون..

والصراحة هي النعمة التي نُبَددها في مقابل وجع الرأس، واغتراف الذنوب وخسارة المبادئ.. كم مرة يومياً نَعرضُ عن الصراحة لكي لا يرتفع صوتنا، أو لا نجرح مشاعر شخص لا يستحق.. أو لمداراة كذّاب يحاول خداعنا.. وحتى الذلّة تكون أحياناً ثمن الإعراض عن الصراحة دون أن نَدرك إننا نشتري كل هذه التفاهات بكلفة عظيمة وهي الصراحة.

لستُ أذكر مرة أعرضت عن الصراحة إلا وندمت، وشعرت بالمهانة لنفسي، مع إنني أكسب منها أشياء كثيرة..

ففي العمل، أترك الصراحة جانباً، للتعامل مع موظف غبي يدّعي إنه مؤهل لكل شيء، ويورطني بنتاج عمله التافه، وبدلاً من مصارحته بإن عمله (خرط) ليس إلاّ، أشكره.. وبعد أن يغادرني، أبدأ بتصحيح عمله بيدي، فيأخذ مني وقتاً يزيد على الوقت الذي كنت سأنفقه لو إنني اشتغلت العمل بيدي من البداية.

وعندما أسأل نفسي لماذا لم أرم أوراقه بوجهه، أبدأ بالبحث عن الذرائع لنفسي، فمرة ادّعي إنني أحاول أن يتعلم الآخرون إنجاز الأعمال، وإن تكرار المحاولات تعلمهم.. إلا إن بعضهم لا يتعلم، وأنا لا أملك الصراحة لإبلاغهم بهذا..

والأمثلة لا تُحصى عن فشلنا الذريع في أشياء كثيرة، لأننا اعتدنا التخاذل أمام إصرارنا على تجنب الصراحة، فيخسر بلدنا فرصاً لا تُحصى للتطور.. فلجنة المشتريات تستطيع السرقة من أثمان ما تشتريه ونحن نسكت حياءً من مجموعة (حرامية).. وإن البقال يسرقنا في السعر والوزن والنوع ونحن نستحي من رجل يأكل السحت.

ولأننا لا نقول للطائفي (أنت طائفي لا تصلح للقيادة، بل لا تصلح لأن تكون بيننا).. ولأننا لا نقول للمجنون أنت مجنون، ولا نقول لامرأة تتدخل في شؤون عائلاتنا (رجاءً ابتعدي عنّا)، ولا نقول للمسؤول الذي يتحدث (شيش بيش) هذا خطأ، وهذا صحيح.. بل دائماً نقول (نعم أستاذ.. عاشت إيدك أستاذ).. ولم يفلح في (الصراحة) إلاّ صديقي خالد صلاح الدين (أبو شهد).. يوم سأله أحد أساتذته في الدراسات العليا (ما رأيكم بهذه الفكرة).. فأجاب (أبو شهد) ببرود عجيب:

– لا والله أستاذ.. هاي فكرة فاكسة!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

فـواتـير بـالـعـمـلـة الـصـعـبـة

إيمان محسن جاسم

كيف يمكننا أن نرسم صورة العراق لدى الآخرين ؟ وكيف ينظر هؤلاء للعراق ؟ وما هي الوسائل الكفيلة برسم الصورة المطلوبة للعراق والعراقيين عند الرأي العام العربي ؟ هذه الأسئلة كانت تدور في مخيلتي وأنا أستمع لردود الأفعال عن كل إجابة أقولها لأسئلة تطرح علي من هذا وذاك من أبناء الوطن العربي الذين جمعتهم القاهرة وجامعتها ، كنت أحاول أن أقلل بعض الشيء من الإنجازات التي أعتقد إنها تحققت في البلد ولكنني مع هذا كنت لا أجد من يقتنع بما أقوله بحكم تراكم الضخ الإعلامي الذي شوّه صورة العراق وجعل منه بلداً يتقاتل أبناؤه على السلطة والمال .

وربما خدمتني أجواء وحمى الانتخابات في مصر والأردن وقبلها البحرين وما يدور حول استفتاء جنوب السودان وما يمكن أن يتركه هذا من خارطة جديدة للوطن العربي .

وما أسعفني أكثر أنني أمتلك بعض المعلومات الواقعية عن أحوال بلدان كثيرة في وطننا العربي ، كانت أول الأسئلة وأكثرها شيوعاً حين يعرفون بأنك عراقي رجلاً كنت أم امرأة، هل أنت سنية أم شيعية ؟؟ يا لهذا السؤال الذي يحمل أكثر من تأويل وإجابته تتحمل أكثر من مسار! والصمت إزاءه أفضل وإن قلت إني عراقية مسلمة لا أفرق بين هذا وذاك يكون الجواب أكثر تأويلا من السؤال نفسه ، ولكي لا يتكرر هذا السؤال على كل عراقي وعراقية خارج البلد، فيجب أن يكون الرد بسؤال مساوٍ له بالقوة ومعاكس له بالاتجاه وهو هل نهرُ دجلة سني أم شيعي ؟ هذا النهر الذي يروي كل أرض وأهل العراق كما الفرات هل يمكن أن يفرق بين هاتين الطائفتين أم بينهما وبين الأديان السماوية الأخرى ؟ حين سألت هذا السؤال شعرت بأني أجبت على كل الأسئلة التي تغلف بعلامة استفهام ولكن غايتها إثارة نعرات لم نعرفها من قبل .

وهنالك أسئلة كثيرة على العراقي أن يجيب عليها ، وهذا يعني في ما يعنيه علينا أن نحمل ثقافة تؤهلنا لمقاومة الأفكار التي بثت حولنا عبر ملايين الساعات من البث الفضائي المباشر منذ سقوط الطاغية وحتى يومنا هذا ، هذه الساعات التي كرست لرسم صورة أخرى للعراق وشعبه ، ما زالت بعض المحطات في التاسع من نيسان من كل عام لا تهتم بسقوط الطاغية ونظامه بقدر اهتمامها بما أسمته عمليات السلب والنهب !!

حين تقول للأخوة العرب بأن الحياة في العراق تسير بشكل طبيعي رغم بعض العمليات التي تحدث هنا وهناك ، يأتيك الجواب بعدم الاقتناع، ويقولون لك بأن أخبار الحرب اليومية تملأ شاشات الفضائيات ، وتصريحات الساسة تعجّ بها الصحف اليومية ، هذه التصريحات التي لا يمكن أن نفهم شيئا منها سوى إنها مجرد تصريحات تبقي بعضهم تحت دائرة الضوء الإعلامي.

والعراقي خارج العراق يعاني من مشكلتين الأولى: من أشقائه العرب الذين يصرون على إن العراق خراب ودمار وحروب ولا حياة فيه ، ويؤكدون حقيقة اقتنعوا بها تتمثل بأن كل من يعيش في العراق هو "عميل" وفق مفهوما لعمالة في أدبيات النظم القومية والشمولية ، وهذه العمالة دائما تكون لأمريكا ، أمريكا التي لها علاقات سياسية واقتصادية واستخبارية مع كل الدول العربية قبلنا ، وقواعدها في الكثير من هذه الدول قديمة ومع هذا نحن فقط نوصف "عملاء أمريكا" وغيرنا لا غبار عليه .

والمشكلة الثانية التي يعانيها العراقي تتمثل بالعراقيين المقيمين في هذه الدول وأغلب هؤلاء يحملون أفكاراً تتشابه كثيراً مع أفكار أبناء البلد بحكم الضخ الإعلامي من جهة، ومن جهة ثانية بأن أغلب هؤلاء لا يمكنهم العودة للعراق لأنهم مطلوبون سواء للدولة العراقية أو لأشخاص، وليس بالضرورة أن يكونوا مطلوبين عن قضايا أمنية أو قضايا إرهاب بل بعضهم مطلوب بسبب قضايا اختلاسات وفساد مالي ، والبعض الآخر من المتورطين بجرائم إبادة في حقبة النظام الصدامي، وأسماؤهم موجودة في سجلات المحكمة الجنائية، وأملاكهم ما زالت تدار من قبل وكلاء لهم في العراق ووارداتها ترسل إليهم شهريا دون أن تتعرض للمصادرة، ويعيشون في "بحبوبة ونعيم" أي يأكلون ويشربون ويمرحون بأموال عراقية ويتنكرون للعراق وينتهزون أية فرصة للنيل منه .

فكرت مع نفسي وقلت لماذا هؤلاء الأشقاء العرب ما زالوا متعلقين بصدام ؟ يبدو السؤال غريبا وقد يستهجنه البعض ، ولكنني وجدت جوابا، حيث إن نظام صدام استطاع أن يشتري ذمم نسبة كبيرة جدا من الكتاب ورؤساء التحرير لكبريات الصحف في أغلب الدول العربية ويدفع لهم بسخاء كبير كشفته كوبونات النفط ، كانت مهمة هؤلاء الكتاب تلميع صورة النظام ورئيس النظام وإبراز نشاطاته مهما كانت محدودة، ومحاولة جعله بطل قوميا عبر ملايين المقالات التي كتبت وآلاف الساعات الفضائية ، وهذا النهج كانت نتيجته أنه استطاع تجنيد فيلق من الأقلام المأجورة التي تكتب بالأمتار وحسب سعر صرف الدولار في بلدانها!

ورغم إن هذا خطأ لا يمكن تكراره ولأن الأقلام العربية التي جفت مواردها بسقوط الصنم لم تعد تمسك الدولارات كما كانت حيث أصبحوا "أيتام صدام" هكذا يسمونهم ، هؤلاء أعادوا كتابة مقالاتهم السابقة التي تمدح النظام المباد وتنظر له ، أعادوا كتابتها بطريقة مختلفة وعكسية، وأيضاً وجدوا من يدفع لهم مقابل أن يشتموا العراق وحكام العراق وشعب العراق ، حتى إن أحدهم يستهزأ ويقول كيف سيمارس الحفاة الديمقراطية؟ الأولى بهم أن يلبسوا أحذية!!

فما الذي بوسعنا أن نقوله لهؤلاء وغيرهم كي تتغير صورة العراق ؟ هل هو واجب جهة معينة أم واجبنا جميعا؟ ومتى سنجد كاتباً عربياً يكتب الحقيقة دون تجميل ودون أن نسدد له فواتير بالعملة الصعبة؟!

هـل المـثـقـف الـعـراقـي نـتـاج مجـتـمـعـه ؟

من المؤكد أن أي مجتمع يعيش صعوبات أو أزمات أو منعطفات أو حالة مفترق طرق بحاجة الى نوعية معينة من أفراد المجتمع كي يقوموا بأعمال وأدوار تسهم في تغييره أو تطويره نحو الأفضل، وهناك قناعة واضحة عند المشتغلين تحليلاً وتشخيصاً ونقداً، أن ما تعيشه هذه المجتمعات نتاج أسباب مركبة منها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن الصعوبة معالجة الأزمات التي تعيشها المجتمعات فقط بالتكنولوجيات والتنمية الاقتصادية غير المؤسسة والمبنية على المسألة الاجتماعية والثقافية. ففي المجال الثقافي تحديداً تحتاج مثل هذه المجتمعات لعدد من المفاهيم الثقافية المهمة التي تسهم في تغيير الواقع البائس كالإنسانية والتسامح والاحترام والتعددية ، وعدد آخر من المفاهيم التي يمكن للثقافة أن تؤثر فيها كالعقلانية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة .

حسين علي الحمداني

ومن خلال المفاهيم الثقافية أو المفاهيم التي يمكن للثقافة الإسهام في تحقيقها تبرز حاجة المجتمع للإسهام في تنزيل هذه المفاهيم على الواقع كي يحدث فيه التغيير ثم التطور والتقدم، ويتم ذلك بمساهمة المثقف كصاحب دور مهم .

ومع هذا ، فلا معنى عندما يكون المجتمع بحاجة للمثقف كصاحب دور ، أن يطلق للمثقف العنان لنفسه في ممارسة الدور المطلوب منه من دون وجود مقيدات لهذا الدور، فمن ضمن المقيدات ، قيد أن يُفترض في المثقف الذي يقوم بأداء أدوار معينة حد من المعرفة والكفاءة والقدرة مع مراعاة النسبية هنا ، وقيد آخر عدم نزوع المثقف للاستحواذ على الفعل والتوجيه في الساحة الاجتماعية بصورة غير ديمقراطية ومتسامحة، وقيد ثالث التأكيد على أن المثقف أحد الفاعلين في المجتمع من الذين يطمحون ويسهمون في تطويره وتغييره، ومن الذين تبرز وجهات نظرهم في المجتمع بوضوح وتأثر فيه، وهذه المقيدات لا تعني ألاّ يحق للمثقف التمايز في دوره مقارنة بغيره، فهو حامل للوعي والمعرفة ذات الطابع المختلف يحمل قضية يعمل من أجلها ، لإسهام الوعي والفكر في تغيير الواقع الذي يمتلك المثقف قدراً منه أو يشتغل عليه.لا يمكن للمثقف الاستغناء عن المجتمع مهما كانت طبيعة هذا المجتمع ومهما كانت طبيعة المثقف ، لأن المثقف يهتم بالشأن العام للمجتمع كالوعي والنقد فلا بد من أن يكون ذا علاقة بالمجتمع ، ولكن الإشكالية هي في كيفية هذه العلاقة ، فقد تأخذ منحى وصاية المثقف على المجتمع ، وقد تأخذ منحى مشاركة وتعاون المثقف مع المجتمع، وقد تأخذ منحى تبعية المثقف للمجتمع، وقد فشل النموذج الأول وهذا ما يطالب به بعض المثقفين إثر انتقادهم ممارسة المثقف الوصائية على المجتمع بطلب رفع وصايته عن المجتمع والجمهور، وهم محقون في ذلك بشرط ألاّ يؤدي ذلك لإنهاء العلاقة بين المجتمع والمثقف، بمعنى أدق أن تتم إعادة صياغة هذه العلاقة مجدداً وفق الموضوعية والظروف الحالية، ومن المؤكد أن نتيجة النموذج الثالث كذلك الفشل لأنه نموذج مقلوب للنموذج الأول، فهو ينفي أو يعدم ما توصل له المثقف من رؤى ومعرفة لتوظيفها لأجل خدمة الشأن العام في المجتمع ، ويبقى النموذج الثاني وهو الأفضل من بين النماذج ، الذي يمكن وصفه بأنه ديمقراطي يقيم علاقة متوازنة بين الطرفين ، وهذا يمثل الشرط الضروري في حساب علاقة المثقف – المجتمع ، بأن يكون هناك قدر واضح من الاستقلالية لدى الطرفين – المثقف والمجتمع – ، لا فقط كما يطالب بعض المثقفين بأن تكون للمثقف استقلالية عن المجتمع الذي ينتمي له ، فكذلك للمجتمع الحق أن يكون له قدر من الاستقلالية عن المثقف ، وهذا القدر من الاستقلالية يحمي ويخدم الطرفين ، فلا يبخس المثقف قدرته على الفعل أو يجعله تابعاً من دون وعي للمجتمع ومتطلباته ، ويحمي المثقف من أخطاء قد يقع فيها المجتمع فعلاً ، أو أن المثقف يرى باعتبار موقعه وخطابه أن المجتمع قد يقع فيها، ولا يجعل المجتمع تابعاً للمثقف من دون وعي ومساءلة ومحاسبة، وتحمي كذلك المجتمع من أخطاء قد يقع فيها المثقف فعلاً، أو يرى أن المثقف قد يقع فيها باعتبار أن المجتمع ليس مكوّناً من قطيع (كما يظن البعض) بل فيه متعلمون ونخب وأصحاب تجارب وتخصصات ، وكذلك في المجتمع هناك شرائح تستطيع نقد ما يقوله المثقف .وتتسم العلاقة بين المثقف والمجتمع بأنها من النوع الجدلي بمعنى أن كلاً منهما يؤثر في الآخر ، فليست العلاقة بين المجتمع والمثقف علاقة عامل مستقل وعامل تابع كما هي في علم الرياضيات ، ولتوضيح ذلك ، باعتبار أن المثقف نتاج مجتمعه لأنه فرد في مجتمع ، فالمثقف يتأثر بما يحمل المجتمع من قيم سلبية أو إيجابية وبما يوجد فيه من تعقيدات ، فالمفترض في المثقف الوقوف موقفاً سلبياً أمام القيم السلبية في المجتمع بنقدها والاعتراض عليها ومحاولة تغييرها ، كما المفترض في المثقف الوقوف موقفاً إيجابياً من القيم الإيجابية لنشرها والعمل من خلالها على ألاّ تتحول هذه القيم كسلطة تفرض اتجاهاً واحداً يصب في مصلحتها وتعارض مناقشتها ، ولاعتبار أن النقد الذي هو أحد مقومات المثقف الذي يمارسه على المجتمع بمكوناته ، فمن خلال هذا النقد يحاول المثقف التأثير في المجتمع ، وقد يمارس المثقف أفعالاً تجاه المجتمع توصف بالتمرد ، ومع هذا قد يُوفق المثقف في أداء هذه الأفعال والأدوار التي تخصه وقد لا يوفق ، وهذا وفق شروط وظروف تفرض أو تساعد أو تعيق المثقف في تحقيق ما يراه تجاه مجتمعه .

ولكن الواقع يشهد أن ما يُسطر أحياناً من أن هناك علاقة مثالية بين المثقف والمجتمع ليس صحيحاً، فهناك عدد من التوترات يساهم فيها أحياناً بعض المثقفين ، وأحياناً أخرى يساهم فيها المجتمع أفراداً وجماعات.

ويرجع بُعد المثقفين عن المجتمع لأسباب عدة منها: أن تجاوب المجتمع مع المثقف رهن بقدرة هذا المثقف على أن يفصح عما يختلج في أعماق ذلك المجتمع ، ونزعة المثقفين بالاهتمام بالآخر (الغرب)، وعدم اضطلاع المثقفين بدورهم التغييري، وغياب الرؤية الحضارية الشاملة لدى كثرة من المثقفين، وتشتت المثقفين وعجزهم عن تكوين قوة ثقافية متكاملة مترابطة. بينما يرجع بُعد المجتمع عن المثقفين لأسباب عدة منها: تشوه المجتمع وأمراضه، وسيطرة بعض أنماط الفكر الديني التقليدي المتخلف الذي ولدته عصور الانحطاط ، والمستوى الثقافي الضحل للكثرة من أفراد المجتمع.

المثقف وليد تأثيرات المجتمع، فلا يمكن للمثقف العيش أو التفكير مع افتراض انعدام تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعه عليه، فمن الصعوبة تصور نشوء مثقف من فراغ بل هو نتاج ظروف معينة تمر وتؤثر عليه بقوة ، فالمثقف مشدود للواقع الذي يحيط به، إلاّ إذا أراد المثقف الانعزال بوعي منه لذلك أو من دون وعي بذلك ، ومن هنا تتكون مواقف وأفكار ورؤى المثقف ، فمثلاً مطالبة عدد من المثقفين بالديمقراطية كانت نتيجة لوجود حالات القمع والاستبداد تمارس في المجتمع من قبل أفراد أو جهات ضد غيرهم ، أو مطالبة بعض المثقفين بالعدالة الاجتماعية كانت نتيجة وجود تفاوت طبقي كبير في المجتمع، وهناك من يستفيد أو يتسلط على أموال وأحوال المجتمع ويهيمن عليها من دون ترك المجال لغيره العيش بكرامة.

ليس بالضرورة أن يكون تأثير المجتمع على المثقف بتحديد اتجاهات المثقف التي تلزم المثقف سلوكها ، فقد يمارس المجتمع على المثقف دوراً سلبياً بممارسة الرقابة السلبية عليه ، التي قد تكون أحياناً أقسى من رقابة السياسة، إن هناك عدة رقابات على المثقف، أقساها ليست الرقابة السياسية بل الاجتماعية والذاتية فعند أي كلام عن الرقابة على الفكر والرأي أو القول أو الإيمان أو التعبير، تتبادر إلى ذهن الإنسان رقابة الدولة أو السلطة الحاكمة. وكثيراً ما يكون ذلك هو واقع الأمر في العديد من الدول العربية.

وكثيراً ما تتمثل رقابة ما بقوانين وأنظمة وقرارات تصدر عن الدولة وتطبّقها أجهزة الدولة. ولكن هذه الحقيقة لا تمنع وجود رقابات أخرى ، قد تكون في بعض الأحيان أقسى من الرقابة الرسمية ، أو على الأقل أصعب من التحايل عليها وتجاوزها .

فهناك رقابة المؤسسة غير الرسمية ، رقابة المجتمع ككل (تحت وطأة تاريخ من التخلف أو القهر أو الحرمان أو الجهل)، التي تمارسها جهات نافذة في المجتمع ، كالعشائر والطوائف والشرائح المهنية أو الطبقية والأحزاب السياسية ، بل أصحاب المؤسسات الخاصة والمصالح الضيقة. إن لسيف التقليد والجهل وضيق الصدر والأفق حداً أمضى من سيف الدولة في بعض الأحيان .

ولعل أقسى وأبشع من هذه الرقابة أو تلك ، رقابة الإنسان (الداخلية) التي لا يمليها عليه وعيه أو ضميره أو شعوره بالمسؤولية ، بل يفرضها عليه جبنه أو شرهه أو لا مبالاته ، أو عواطف هوجاء لا تتيح له أن يمارس الحرية التي وهبها الله له وسمحت بها الأنظمة "إذن إن المشاكل التي يعانيها المثقف من المجتمع لا تقل عن المشاكل التي يعانيها من أنظمة الحكم والسياسة.

العرضحالجي .. مخلّفات الدولة العثمانية

صبيح الحافظ

كان العراق جزءاً من الامبراطورية العثمانية التي تقوضت خلال الحرب العالمية الاولى ، وعانى ما عاناه من حكم تلك الحقبة التي دامت أربعة قرون وبقيت إلى يومنا هذا بعض مخلفات تلك الفترة التي ترهق كاهل المواطن كنوع من أنواع الضرائب التي يفرضها النظام الأميّ ، وهي الالتماسات والطلبات التي تقدم من قبل المواطنين للسلطات العثمانية والتي تدعى اليوم بالعريضة ومحررها الذي يدعى كاتب العرائض .

كان الطلب أو الالتماس يسمى (عرضحال) وكاتبه يدعى (عرضحالجي) وهذه لكنة تركية حيث يضاف المقطع (جي) للنسبة الى كاتب العرضحال ، ومثل هذه الالفاظ كثيرة حينذاك ، فصاحب العربة يدعى (عربنجي) وصاحب القهوة (قهوجي)، وهكذا.

وعرضحال مركبة من الفعل (عرض) أي قدم وحال أي تقديم وعرض صفة الشخص الذي يبغي رفع مظلوميته أو غبن عنه ، وبمرور الزمن وتغيراته تقلصت لفظة العرضحال الى عريضة، ومحررها يدعى كاتب العدل وجمعه كتّاب عرائض، وهكذا استقر هذا اللفظ بإقامة المملكة العراقية وحينها كانت الأمية متفشية، ونادراً ما نجد من يقرأ ويكتب ، وحتى كاتب العريضة هو نفسه من عداد الأميين حيث كانت الصيغة التي تكتب بها العريضة ركيكة وتشوبها الأخطاء الإملائية والنحوية ، اليوم نجد بجانب ومحاذاة أية دائرة رسمية عدد كبير من كتاب العرائض وكل واحد اقتعد على كرسي مائل ومنضدة غير مستقرة لخلل فيها، وفوقها بعض الأوراق والملفات ينادي المارة: عريضة ، عريضة .. وهذا ما نلاحظه خصوصاً أمام دوائر الجنسية وجوازات السفر كما أن اسم العريضة مرّ بمرحلة التطور والتجديد فإن أجور كتّابها تدرجت من خمسين فلساً إلى ألف دينار أو أكثر ، وذلك حسب الطلب.

إن وجود كاتب العرائض يشير إلى دوائرنا وعدم قدرتها على تجاوز الروتين وتفشي الأمية الثقافية ، وكاتب العرائض لا يبذل أي جهد لان الطلب مصمم ومطبوع على شكل استمارة ، وما على كاتب العرائض إلاّ أن يضيف بعض البيانات واسم مقدم الطلب فقط .

إن هذه التركة التي ما زالت تتسبب في اكتظاظ المواطنين لم يعد لها مبرر الآن، فالطلبات يجب أن تكون جاهزة ومطبوعة ولها موظف متخصص بالدائرة المعنية يقوم بهذا العمل، إضافة إلى وظيفته الرسمية.

لقد اختفت كثير من المخلفات العثمانية وأصبحت جزءاً من التراث الشعبي، فيما بقي بعضها ورغم دخول الحاسوب والاستنساخ إلاّ أن بعض دوائرنا ما زالت تشبه المتحف البغدادي من مثل هذه المخلفات المتخلفة ، وإذا ما أريد أن يسدى الخير لهذه الشريحة التي تمارس هذه المهنة فيجب أن تُهيّأ لهم فرص عمل في تلك الدوائر، وبذلك نكون قد نقلناهم إلى ظرف يلاءم الحاضر الحضاري ويقضي على مخلفات متخلفة وينقذ المواطن من إجراءات روتينية ليس من مبرر لوجودها غير تخلف دوائر الدولة كمثل هذه الظاهرة الشوهاء.